ويشير الكثير من الباحثين إلى أن درس اقتصاديات الإعلام محدد بالجوانب الاقتصادية لنشاط وسائل الإعلام في العالم والمتمثلة أساسا في السوق التي يتحرك فيها الفاعلون الأساسيون وتشكيل الطلب وأصنافه والعوامل المؤثرة فيه وجانب العرض والذي يمثله أساسا مؤسسات البرمجة والسوق الدولية والتركيز على سوق وسائل الإعلام المقروءة ، والمرئية والمسموعة وكيفية تنظيمها والسوق الأولية (المشاهدون) والسوق الثانوية (المعلنون) وعوامل العرض واحتمالات الطلب وتقديراته والعوامل المؤثرة فيه وتأثير السوق الدولية ، فضلا عن دور السلطات العمومية الأساسية في تشكيل السوق عن طريق التنظيم وتقديم الإعانات لمؤسسات الإعلام المرئي وتمكينها من أداء مهامها في الخدمة العمومية مع الحفاظ على توازنها في السوق الوطنية

ومواكبة التطورات السريعة التي يعرفها القطاع على المستوى العالمي وتتمثل هذه العمليات في مجالات الإنتاج وعوامل العرض وما يميزها من خصوصيات المنتجات وتكلفتها وطبيعة عرض وسائل الإعلام وعامل التكلفة وتأثيره على السوق الوطنية والدولية والطلب وما يكتنفه من خصوصيات العوامل المؤثرة فيه ، وطبيعة تطوره واتجاهاته ، وحضور وسائل الإعلام الأجنبية في السوق الوطنية بأشكال مختلفة : استيراد المنتجات المرئية المسموعة وحضور القنوات الأجنبية المتنافسة على السوق الوطنية وتأثير ذلك على سلوك المؤسسات الوطنية

الإعلام باعتباره موردا جماعيا :

إن المعرفة مجموعة منظمة من الملفوظات (Enounces) عن الواقع والأفكار تقدم حكما مبرهنا أو حصيلة تجريبية ترسل إلى الآخرين عبر وسائل الاتصال أو بواسطة جهاز معين . أما الإعلام فهو تسجيل المعطيات واختيارها ومعالجتها باعتبارها قاعدة مشتركة لكل المبادلات الاجتماعية والاقتصادية ، وتتميز المعرفة والإعلام بخاصتين مهمتين هما :

REDMI NOTE 10 27/11/2024 12:07

أ- عدم القابلية للتملك :

علينا أن نفرق بين السلع الصناعية من جهة والإعلام والمعرفة من جهة أخرى فالسلع الصناعية تباع متمايزة كل على حدة فتتحول ملكيتها إلى المشتري حسب قواعد تعاقدية محددة أما الإعلام والمعرفة فيبقيان في حيازة منتجها حتى بعد بيعها ولا يؤدي استهلاكها إلى فنائها ومنذ إنتاجهما لا يعودان ملكا لمنتجها وحده وبسبب هذه الخاصية لا تجد رأس المال الخاص حافزا كبيرا على الاستثمار في مجال المعرفة والإعلام ما لم يضمن إمكانية الحيازة المادية أو القانونية لمنتجات نشاطيها أن ترسانة القوانين والتنظيمات المتعلقة بحقوق الملكية الفردية كلها إنما وجدت لمعالجة هذه المسالة : مشكلة التملك

ب- عدم القابلية للانقسام :

تنشأ هذه الخاصية من أن الإعلام والمعرفة يمثلان وحدات لا يمكن تجزئتها دون المساس بمحتواها نفسه كما أن معلومة جزئية أو ناقصة مثل المعرفة الناقصة يمكن أن تفضي إلى أخطاء وخيمة هذا فضلا عن استحالة إيجاد مقياس يسمح بتجزئة الإعلام والمعرفة كميا ، إلا إذا أخضعناهما لتقسيمات وتصنيفات داخلية تتعلق بالمعلومة والمعرفة نفسها وفي هذه الحالة قد لا يكون ذلك التقسيم اقتصادي على الإطلاق ويقوم هذا الموقف على فكرة أساسها أن الإعلام هو حصيلة إنتاج يتطلب استثمارات ضخمة ولا يمكن لرأس المال الخاص أن يقبل على مثل هذا النوع من الاستثمار نظرا إلى استحالة تملك المعلومات ولذلك يتعين على المجتمع أن يتولى إنتاج المعلومات ما دامت عملية إنتاجها تتناقض مع منطق رأس المال الخاص رغم إنها ضرورية للنشاط الذي يقوم به .

27/11/2024 12:07
REDMI NOTE 10